

# القواعد المنهجية

## لطلاب الأنساب الجينية

بقلم

عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الغزّي

الرياض - ١٤٣٦ هـ

## بسم الله الرحمن الرحيم

ربي وفق وسدد يا كريم

الحمد لله الذي وفق من شاء إلى تحقيق الأصول والقواعد، والذي أنعم على من أراد بقطف الفرائد والفوائد، أحمده على نعمه التي لا يحصيها العادون، وأشكره على آلائه التي لا يجحد بها إلا الكافرون، وأصلي وأسلم على الكريم الهاشمي المصطفى، وعلى آله وصحبه خير الوري، أما بعد:

فقد سبق أن سألتني أحد المحققين من باحثي الأنساب عن ماهية (المنهجية العلمية) التي يؤخذ بها في تحديد الأنساب الجاهلية للخطوط الجينية؛ فأجبتُه حينها بجواب مختصر، ثم بدا لي أن أتوسع وأبسط النفس فيه؛ لأني رأيتُ أن السبب الرئيس في منازعة أهل الجهل والبغي للحقائق العلمية في علم الجينات، وإطلاقهم للنظريات التي هي في الحقيقة ترهات بعضها فوق بعض = يعود إلى عدم تصورهم لهذه (المنهجية العلمية) والتي ينبغي تطبيقها لكي يصح تنزيلهم الأنساب الجاهلية على الخطوط الجينية، كما أن أخطر شبههم هي شبهة الاحتجاج بالتنوع الجيني داخل القبائل والبطون والعشائر، ومن ثم استغلالهم لهذا التنوع؛ لضرب القبائل المكتلة، والتشكيك في أنسابها الجاهلية، وعدم الاكتراث باجتماعها الجيني؛ فكان ولا بد - والحال هذه- من تبين وشرح هذه (المنهجية العلمية)؛ ويكفي أن في بيانها تحققًا لفائدتين اثنتين: الأولى: وضع هذه (المنهجية العلمية) قريبة التناول لطلاب هذا الفن؛ للاستفادة منها، والثانية: إبطال جميع اعتراضات أهل البغي والجهل، ودحر كافة شبههم، ولو لم يكن من فوائد هذه المقالة إلا هاتان الفائدتان = لكانت كافية شافية، وقد قسمتُ هذه المقالة إلى (تمهيد) و(مقدمتين) و(عشر قواعد) و(خاتمة)، والله الموفق لا رب لنا سواه، ولا إله لنا غيره، وهو وحده المسؤول أن ينفع بها، وأن يغفر لكاتبها.

تمهيد:

### [في تعريف مصطلحات أساسية]

اعلم أن المراد من (التكتل) هو اجتماع طائفة من المجموعات البشرية ذات انتماء معين تحت تحورات خاصة لا يشاركون فيها غيرهم، وأما (التنوع الجيني) فهو عبارة عن عدم اتحاد نتائج مجموعة معينة على خط جيني واحد يكون خالصاً لها.

ولا بد أن تعلم أن (التنوع الجيني) ليس مقصوراً على تعدد السلالات، بل عدم كون التحور خالصاً لقبيلة معينة؛ هو داخل ضمن (التنوع الجيني).

ومثال ذلك: لو قدر خروج معظم بطون قبيلة معاصرة تسمى ب(الفهد) على تحور معين خالص لها، وليكن (٢٢٢٢)، وانفرد أحد بطونها على تحور موازٍ لذلك التحور (٢٢٢٢)، وليكن تحور هذا البطن المنفرد هو: (٣٣٣٣)، فهنا إن اجتمع هذا التحوران (٢٢٢٢) + (٣٣٣٣) في تحور أعلى، ولم يدخل بين هذه القبيلة وبين بطنها المنفرد قبائل أخرى، فقد تحقق لهم (التكتل)، وإلا ف(التنوع الجيني) بينهم واقع.

وسبب اقتصاري على هذين المصطلحين؛ هو أني رأيت جماعة ممن ينسبون أنفسهم للتحقيق في هذا الفن؛ لا يفهمون معنى (التكتل الجيني) على الوجه الصحيح، فيعتقدون أن خروج قبيلة معينة على سلالة أو تحور غير خالص لها، يعد من (التكتل)، كما أنهم يظنون أن (التنوع الجيني) يقتصر على تعدد السلالات فقط، وكل هذا غلط محض، مرده قلة التوفيق.

ولا بد يا طالب هذا الفن؛ أن تكون مستوعباً للفرق بين (التنوع الجيني)، وبين (الشذوذ)، والفرق بينهما؛ أن (التنوع الجيني) يكون على مستوى كبير من الأفخاذ والبطون، بينما (الشذوذ) يكون على مستوى أقل من عشيرة واحدة ونحوها، لذا فمثل (الشذوذ) لا ينبغي أن يُلتفت إليه أبداً حال دراسة نتائج القبائل، لأن تفسيره الوحيد أنه حلف لا غير؛ فافهم.

## المقدمة الأولى:

اعلم أن الحمض لا يغيّر من النسب الثابت شرعاً؛ فمن كان ينتسب إلى قبيلة تميم، وكان نسبه ثابتاً بالأدلة الشرعية المعتمدة، ثم خرجت سلالته على سلالة جنكيز خان -لعنه الله-؛ فهو من بني تميم بلا شك؛ إذ لا يخفى على طالب العلم الشرعي؛ أن لثبوت النسب جهات متعددة، وليس النسب والانتساب محصوراً في الانتماء بالولادة، وبحث هذا مبسوط في كتب الفقهاء -أعلى الله مقامهم-.

ونحن هنا -ومن سبقنا من الباحثين- لا نبحت في الحمض لإخراج الناس من أنسابهم الثابتة شرعاً -معاذ الله من فعل الجاهلية الأول-، بل من فعل ذلك فهو مستحق للعقوبة الشرعية الزاجرة له ولأمثاله، وإنما بحثنا هنا يقتصر على الاستفادة من هذا العلم في تحديد الأنساب الجاهلية للخطوط الجينية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا يخفى على المطلع؛ أن أغلب قبائل الجزيرة العربية اليوم هي قبائل بمسميات حديثة، لم تُعرف إلا في عصور متأخرة من تاريخ القبائل العربية، كما أن أكثرها تعددت نسبتها للأصول الجاهلية، كما تراه في كتب الأنساب المعاصرة، وأنت خبير بأن بحث أنساب مثل هذه القبائل المعاصرة، وترجيح الأصوب منها، لا يدخل ضمن الطعن في الأنساب المنهي عنه شرعاً، ومن هنا تظهر فائدة الاستناد على الحمض في هذا الباب، وقد أفضت في شرح هذه المسألة في مقال لي بعنوان: "المقدمات الغزية لإعلام العامة بالقواعد النسبية"، فراجع إن شئت.

## المقدمة الثانية:

اعلم أن أكثر الباحثين في فن الجينات هم على مذهبين اثنين تجاه المروي من الأنساب الجاهلية:

الأول: من يقطع بصحة تفاصيل الأنساب الجاهلية كما هي مذكورة في كتب النسب القديمة.

الثاني: من يطعن بجميع الأنساب المروية، ولا يسلم بصحتها.

ويكفي لإبطال مذهب الطائفة الثانية إظهار تكتل بعض النتائج العربية كما هو وارد في كتب النسب.

أما الطائفة الأولى فإبطال رأيها يكون بإظهار نتائج صريحة لم تتطابق (تفاصيل) أنسابها مع الصرحاء من بني عمومتهم التاريخين.

ولقائل حينها أن يقول: قد أبطلت المذهبين، فما هو المذهب الذي أنت عليه؟

فأقول: فأما مذهبي فهو وسط بين الطائفتين سالفتي الذكر؛ فأنا أرى صحة الأنساب العامة، دون تفاصيلها الدقيقة المتشعبة، فأصحح انتساب بطون تميم إليه؛ وأتوقف في كيفية الربط بين هذه البطون، وأقر بوجود تكتلات نسبية جاهلية، كالمضريين والريعيين والمعديين والأزدية والحميريين، ولا ألتزم كون هذه التكتلات أبناء عمومة كما هو مذكور في كتب النسب، وعلى غرار هذا فقس.

وقد نصرت هذا المذهب نصرًا مبينًا في مقال لي بعنوان: "البراهين الغزية في عدم قطعية سلاسل النسب الجاهلية"، ويكفي للدلالة على صحته: واقع نتائج ما يعرف بفحص (الفل جينيومز)، وأنه يجمع بين الأقوال، وأنه يوفق بين النتائج قدر المستطاع، كما أن القول به لا يؤدي بنا إلى أي إشكال؛ فهذا كله مما يشهد لصحة هذا المذهب، والحمد لله رب العالمين.

## القاعدة الأولى:

### [أن نصوص الوحي المقدس هي الحاكمة على الأنساب والجينات]

وهذا من أعظم الأصول التي لا بد من العمل بها؛ فمما عُلم من ديننا بالضرورة القطعية أن خبر الله وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم غير قابل البتة للكذب؛ بل هو كله صدق وحق<sup>1</sup>، وعلى هذا؛ فأبي قبيلة ورد في نسبها نصٌ معصوم؛ فالعبرة بهذا النص، وبناءً عليه؛ فمرويات النسب ونتائج الجينات لا تقوى على معارضة هذا النص المقدس أبدًا.

ومثال هذا: فقد صح عن رسولنا صلى الله عليه وسلم نسبة بني العنبر لإسماعيل -عليه السلام-، فنحن هنا لا نشك البتة -معاذ الله- بانتساب العنبر وبنيه إلى نبي الله إسماعيل -عليه السلام-، والاستفادة من هذا النص تكون في مثل هذا الموضوع، وهو لو افترضنا وجود سبع قبائل معاصرة تنتسب إلى بني العنبر، جميعها ما عدا واحدة خرجت على سلالات يُستبعد لأدلة كثيرة أن تكون هي سلالة نبي الله إسماعيل -عليه السلام-؛ فإننا نقطع بلا تردد أن هذه الخطوط الجينية لهذه القبائل الست العنبرية ليست هي الممثلة لقبيلة بني العنبر الجاهلية<sup>2</sup>، فضلًا عن أن تكون ممثلة لسلالة نبي الله إسماعيل -عليه السلام-، والنظر يكون في هذه القبيلة الواحدة المتبقية؛ فإن كانت سلالتها تتفق مع سلالة جمهور القبائل العربية؛ فإن هذا مما يدعم من صحة انتساب هذه القبيلة المعاصرة لبني العنبر، ويزيد من قوة ذلك اصطفاؤها مع قراباتها من بطون بني تميم، وعليه يكون خط هذه القبيلة المعاصرة الجيني هو المرجح لأن يكون هو خط قبيلة بني العنبر الجاهلية، وعلى غرار هذا فقس.

---

<sup>1</sup> ولا يخفى عليك يا طالب العلم: أن العلماء في تعريف الخبر أخرجوا خبر الله ورسوله الثابت عنه من التعريف، وذلك بوضع قيد في التعريف، وهو: (لذاته)، فقد عرفوا الخبر بأنه: (ما يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب لذاته)، وقد خرج بقولهم: (لذاته) الخبر الذي لا يحتمل الصدق، والخبر الذي لا يحتمل الكذب باعتبار المخبر به، وقد مثلوا بما لا يمكن وصفه بالكذب بـ(خبر الله ورسوله الثابت عنه)، وبسط هذا مشروح في تعريف الخبر من كتب العلماء في علم أصول الفقه.

<sup>2</sup> أرجو يا طالب العلم: أن تكون مستحضرًا للمقدمة الأولى حال قراءتك لهذا الكلام، ولما سيأتي.

## القاعدة الثانية:

[أن القبائل ذات المسميات الحديثة، والتعدد النسبي لا يصح جعلها المعيار في

تحديد الأنساب الجاهلية للخطوط الجينية]

وهذا ظاهر جدًّا، فمن غير المعقول أن نجعل سلالة قبيلة قضاة - والتي اختُلف في مرجعها إلى قحطان أو إلى عدنان - هي الحاكمة على القبائل العدنانية والقحطانية!! بحيث نجعل قريها من بني تميم العدنانيين وبعدها من بني الأزدي القحطانيين دليلاً على عدم صحة أنساب الفريقين!! بل الأولى أن نجعل من هذا دليلاً على صحة القول القائل بأن قضاة هو ابن معد بن عدنان، وبطلان القول القائل بأن قضاة هو ابن مالك بن حمير.

كما أنه من الخلل المنهجي أن نأتي إلى قبيلة ذات مسمى حديث - وهي بلا شك تعددت الأقوال في نسبها الجاهلي - فنجعل سلالتها هي الحاكمة على القبائل التي لا تزال تحتفظ بمسماها الجاهلي، فإن هذا أقرب ما يكون إلى الاستدلال بالمتشابه وترك الاستدلال بالمحكم، وهذا منهج فاسد يسلكه بعض شبيحة الحمض.

## القاعدة الثالثة:

[أن الحمض رافع للخلاف في باب الأنساب الجاهلية المختلف فيها]

وهذا أصل مهم جدًّا، ينبغي استحضاره حال دراسة النتائج؛ فمعلوم أن هناك خلافاً في أنساب طائفة كبيرة من قبائل العرب الجاهلية، فعندما نرى أن الحمض رجح أحد الأقوال في نسب هذه القبائل الجاهلية المختلفة في نسبها؛ فإن القول الآخر يجب طرحه ورميه، وعدم الاعتماد عليه، بل ولا ينبغي أن يعكّر وجوده على نتائج بقية قبائل العرب.

ومثال هذا: قد علمت أن قضاة قد اختلف في نسبها إلى معد بن عدنان أو إلى مالك بن حمير؛ فعندما تخرج نتائج قبيلة قضاة مصطفة مع العدنانيين ومبتعدة عن القحطانيين؛ فإن هذا رافع للخلاف في نسبها، ولا ينبغي بعد ذلك التشكيك في نتائج العدنانيين؛ لأجل قربهم من قضاة التي نسبت يومًا إلى قحطان.

ولقائل أن يقول: إن هذه القاعدة نتيجة متوقعة للقاعدة سالفة الذكر، فلم أفردتها بالذكر؟ والجواب: أن سبب إفرادي لهذه القاعدة بالذكر؛ هو اشتداد الحاجة إليها، ولأن وجود هذا الخلاف من الشبه التي يرددها أهل التشكيك، فكان من المناسب أن تكون حاضرة بالفعل لدى ذهن الباحث في الجينات.

#### القاعدة الرابعة:

[في أن استخراج الخط الجيني للانتماءات البشرية يبدأ من أسفل الانتماء إلى أعلاه

#### لا العكس]

اعلم أن الطريقة المثلى لتحديد الخطوط الجينية لأي جماعة بشرية؛ تبدأ أولاً في تحديد الخط الجيني لكل انفراد بشري على حدة.

فيكون البدء من أسفل الانتماءات إلى أعلاها لا العكس، كما هو واقع بين بعض المهتمين.

ومثال ذلك: عندما نريد أن نحدد الخط الجيني لعدنان، وهو جذم كبير؛ فنبدأ أولاً بحصر القبائل الصريحة المنتسبة له، ونأتي إلى هذه القبائل والتي تضم عددًا من البطون، فنحصر هذه البطون، ثم نقوم بحصر العشائر المنتمية إلى هذه البطون، ونعمل من خلال هذه المنهجية باستخراج الخط الجيني لكل قبيلة على حدة.



فأخذ مثلاً قبيلة معاصرة تنتسب لعدنان، فنقوم أولاً بحصر عشائرها، ولِنَقُلْ إن عشائرها تبلغ (٣٠٠) عشيرة، ونحاول أن نحصر هذه العشائر في بطون، ولتكن بطونها الجامعة (٢٠) بطناً -مثلاً- فعندما نقوم بتحليل عشائر متنوعة من هذه ال(٢٠) بطناً؛ وقُدر خروج (١٧) بطناً منها على خط جيني متحد؛ فعندها نجزم بأن هذا الخط هو خط هذه القبيلة الجيني.

ثم ننتقل إلى بقية القبائل العدنانية، فعندما نرى أن معظم القبائل العدنانية متحدة على خط جيني واحد منعزل عن بقية غير العدنانيين؛ وليكن (٥٤٥٦)، فننظر لمن ابتعد عن هذا الخط من القبائل الأخرى؛ فإن كانوا متحدين على خط واحد، وليكن (٩٨٩٨)، فنبدأ بمحاكمة مواريتهم إلى مواريت القبائل العدنانية الأخرى؛ وننظر من هو الذي اتفقت مشجرته الجينية مع المشجرة التاريخية، فمن ثقلت موازينه؛ فخطه الجيني هو الممثل للعدنانيين بلا ريب.

وإن كان من ابتعد عن الخط العدناني (٥٤٥٦) غير متحدين على خط جيني واحد، فالأمر في شأنهم ظاهر، ولا ينبغي أن يعكس تشتتهم على الخط العدناني المتحد (٥٤٥٦).

### القاعدة الخامسة:

**[تحديد الأنساب الجاهلية للخطوط الجينية لا يكون إلا باجتماع ثلاثة عوامل رئيسة]**

اعلم أن هناك ثلاثة عوامل مهمة لا بد من توفرها في أي خط جيني لكي نقطع بنسبه الجاهلي، وهي:

- صراحة مواريت النتائج التي تحت هذا الخط.
- تنوع وتعدد هذه المواريت، وبُعد التقائها.
- كون نتائج هذه المواريت في موقع جيني يتوافق مع الموروث الجاهلي.

فعندما تتوفر هذه العوامل الثلاثة في أي خط جيني؛ فتحدد نسبه الجاهلي لا ينبغي أن يختلف عليه اثنان.

### وبالمثال يتضح المقال:

لنفرض أن لدينا عشر قبائل صريحة النسب تنتمي إلى بني تميم، وخرجت ٧ منها على سلالة (L)، وخرجت ثلاث منها على سلالات مختلفة (S,D,H) أو على سلالة واحدة (M) إلا أنهم غير متكتلين، والتقاءهم بعيدة جداً.

وبقية التميميين أبناء السلالة (L) التقاؤهم متوافق مع زمن تميم والبطون الجاهلية المنتمية إليه، ويضاف إلى ذلك أن بقية بني عمهم الخندفين يتكتلون معهم في محور خاص تحت سلالتهم سلالة (L) ولنفرض أن محورهم هو (٧٠) والتقاؤهم بهم في درجة تتوافق مع الموروث الجاهلي، ثم يلتقون مع بقية بني مضر في محور خاص، ولنفرض أنه التحور (٦٥) ثم يلتقون مع بقية بني معد بن عدنان الإسماعيليين في محور خاص، ولنرمز له ب(٦٣٥)، ثم يلتقي كل هؤلاء مع بني عمهم من بني قحطان الإسماعيليين في محور خاص، ولنرمز له ب(٧٠٠)، فإني لا أظن عاقلاً يتوقف في أن السلالة (L) هي السلالة الإسماعيلية، وأن التحور (٦٣٥) هو محور العدنانيين، وأن التحور (٧٠) هو محور الخندفين.

وبمثل هذا المنهج حاكم نتائج الحمض التي تراها، وستصل إلى نتائج صحيحة ومقبولة نقلاً وعقلاً.

## القاعدة السادسة:

[أن التنوع الجيني داخل الانتماءات البشرية لا يعكس على التكتلات القبلية الصريحة]

اعلم أن من أقوى شبه الخصوم؛ هي الاحتجاج بالتنوع الجيني داخل القبائل والبطون على عدم صحة الأنساب الجاهلية للتكتلات الجينية، فهم ينظرون إلى كل من ابتعد من القبائل والبطون عن بني عمومتهما، فيحتجون بابتعادها على بقية القبائل المتكتلة.

وأنت خبير بأنه من غير المعقول؛ أن نشكك بالتكتلات الجينية القوية، والمنعزلة عن بقية البعيدين منهم تاريخياً، والتي اتفقت مع مشجرة النسب الجاهلية= لأجل التنوع الجيني داخل القبائل؛ لأن هذا أمر طبيعي؛ فالأحلاف لا تخلو منها قبيلة، وتشابه أسماء القبائل والبطون، والتداخل النسبي لأجله؛ وارد جداً.

وعلى من أراد أن يشكك في الخط الجيني لهؤلاء المتكتلين؛ أن يرسم مشجرة لمن ابتعد من القبائل الأخرى عن سلالة وتحوارات المتكتلين، وتكون هذه المشجرة الجينية متفقة مع مشجرة الأنساب الجاهلية، وإلا أصبح اعتراضه دليلاً على جهله وبغيه، وقبل كل شيء هو دليل على إفلاسه.

كما أن شبهته الساقطة تنقلب عليه؛ وذلك لأن قبيلته نفسها -بل جميع القبائل قاطبة لا أستثني منها أحداً- لا تخلو من التنوع الجيني، -فضلاً عن الشذوذ-؛ فحينها يحق لمخالفه أن يحتجوا بالتنوع الجيني داخل قبيلة هذا المعارض، وذلك بإلزامه بثلاثة احتمالات لا رابع لها:

الأول: التوقف في تحديد خط قبيلته الجيني.

والثاني: أن إحدى السلالات المخالفة لتكتل القبيلة الجيني الكبير، هي الخط الجيني للقبيلة.

والثالث: أن هذا التنوع جميعه هو بعينه خط قبيلته الجيني<sup>٣</sup>.

ولنفرض أن معظم بطون قبيلته على محور خاص تحت السلالة (O) ما عدا بطون معدودة خرجت جميعها على سلالة أخرى، أو افتزقت على سلالات شتى؛ فحينها نلزمه بمثل ما أراد أن يلزمنا به، وجوابنا عليه هو نفس جوابه علينا.

### القاعدة السابعة:

#### [أن الكثرة تُقدّم على الصراحة]

اعلم أن هذا أصل عظيم، وبه تنسف شبه جمع من أهل التشكيك؛ وذلك أنه إذا قُدر اجتماع عشرين قبيلة من بني عدنان في تحورات خاصة، وابتعد عنهم من بني عدنان قبيلتان هي من أصرح هذه القبائل نسبًا؛ فإن العبرة في تحديد الخط الجيني لعدنان هو ما كان مع العشرين قبيلة.

وترك العمل بهذا يفتح لنا باب الجهالات التي لا نهاية لها.

ولقائل أن يقول: إن طرح الاعتماد على الصرحاء سيؤدي إلى الطعن بكتب التاريخ والنسب، وهذه مفسدة ظاهرة.

فنقول: الجواب على هذا من وجهين:

الأول: قلب هذا الاعتراض على الخصم؛ فأنت خير بأنّا لم نأت إلى قبائل مجهولة النسب قد رأيناها اجتمعت في تحورات خاصة، فقمنا بالباسها لباس قبيلة معينة، فإن هذا من فعل

---

<sup>٣</sup> أنا أعلم أنه لا يوجد عاقل يقول بهذا—أعني الاحتمال الثالث—؛ لأنه سفسطة محضة، وجنون مطبق، لكنني أحببتُ أن أتزل مع المشككين قدر ما أمكنني.

السفهاء - عافانا الله وإياك من سلوك طريقهم-، فانتساب هذه القبائل العشرين لذلك الجذم هو أمر معلوم، لكن صراحتهم تاريخياً ليست كصراحة تلك القبيلتين المنفردتين، فطعنك أنت بالكثرة هو المؤدي إلى الطعن بكتب التاريخ والنسب لا العكس<sup>٤</sup>.

الثاني: أن المطالب بإيجاد تفسير تاريخي لابتعاد هؤلاء الصرحاء عن بني عمهم؛ هو أنت؛ ولا يكون ذلك إلا بإيجاد نصوص تاريخية تكشف لنا عن حل لهذا اللغز، وإلا بقينا على قاعدتنا بأن الكثرة تقدم على الصراحة.

وقد يقول قائل: هب أن لدينا قبيلة معاصرة تنتسب إلى قبيلة جاهلية، ولتكن هذه القبيلة الجاهلية هي: تميم، وقد خرج أكثر عشائر هذه القبيلة المعاصرة على غير الخط والتحويلات الخاصة ببني تميم، ما عدا عدد قليل من عشائر هذه القبيلة المعاصرة اتفقت نتائجهم مع خط بني تميم الجيني وتحويلاتهم، فهل نقول بأن الكثرة هنا تقدم على الصراحة؟

ونقول في الجواب: أنه لا يخلو حال هذه القبيلة من أمرين اثنين:

الأول: أن يكون في نسبها الجاهلي لبني تميم خلاف مشهور معلوم، فهنا لا شك أن الكثرة معتبرة؛ لأن النسب الجاهلي لهذه القبيلة المعاصرة ليس محل اتفاق، ومن غير المعقول أن يكون أصل هذه القبيلة المعاصرة هي هذه الأقلية، فإن هذا خلاف واقع الأحلاف بين العرب؛ لأن العادة جرت بأن الأكثرية لا تحالف الأقلية، بل العكس هو الصحيح.

الثاني: أن يكون انتساب هذه القبيلة المعاصرة لبني تميم لا خلاف عليه، فهنا لا تقدم الكثرة على الأقلية الصريحة؛ لأن الصرحاء هنا قد قوى موقفهم خروج نتائجه على نفس موقع المشجرة التاريخية، ومن ثم تكون علاقة هذه الفروع ببعضها علاقة تشابه أسماء ليس إلا.

---

<sup>٤</sup> ومع شديد الأسف؛ فقد التزم أحد المجانين ذلك؛ فطعن بأنساب جمهور القبائل العربية، وزعم أنها ملفقة مكذوبة؛ وذلك لأنه رأى أن نتائج الحمض أتت على خلاف هواه، ومثل هذا لا يستحق الخطاب، بل هو أقل شأنًا من أن يُلتفت إليه، وأرى أنه لا علاج له إلا أن يرفع أمره للحاكم الشرعي؛ حتى يحكم فيه بحكم الله، والله المستعان.

ومثال هذا الأمر: لنفرض أن هناك قبيلة معاصرة تسمى بـ(الفهد) ينحدر منها بطن يدعى (العلي)، وانتساب هذا البطن لتلك القبيلة لا خلاف عليه، وقد خرج أكثر بطن (العلي) على غير الخط الجيني لقبيلة (الفهد)، ما عدا قلة قليلة اتفقت نتائجهم مع نتيجة قبيلتهم الأم (الفهد)؛ فإن العلاقة بين فروع بطن (العلي)، إنما هي علاقة تشابه أسماء ليس إلا، وهذا الأمر ظاهر لمن تأمله في نتائج القبائل الحاضرة ومثيلاتها في الاسم من قبائل البادية.

### القاعدة الثامنة:

[لا يشترط لتحديد النسب الجاهلي لخط جيني؛ وجود جميع القبائل المنتسبة إليه

### تحت هذا الخط]

وهذا أصل مهم جدًا ينبغي العناية به؛ لأن في ضبطه نسفًا لأحد شبه أهل التشكيك، وملخص هذه الشبهة: أنهم يأتون إلى القبائل التي تكتلت واجتمعت في تحورات خاصة، فيقولون لهم: (أنتم مجرد عشر قبائل من عدنان أو من قحطان، فأين بقية قبائلكم؟ فإننا لا نرى فيكم يا معشر العدنانيين ربيعة ولا إباد... إلخ، ولا نرى فيكم يا معشر القحطانيين همدان ولا الأزد... إلخ).

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

الأول: أن هذا السؤال ابتداءً غير وارد أصلاً على من قال بمذهبننا في الأنساب الجاهلية؛ فأنت خبير بأننا لا نقول بصحة جميع تفاصيل المشجرة النسبية الجاهلية، فعدم وجود بعض القبائل والبطون والعشائر تحت الخطوط الجينية المتكتلة غير مستنكر على مذهبنا، والله الحمد والمنة.

فقد تكون هذه القبائل على خطوط جينية أخرى، والشأن في تحقيق ذلك إنما يكون في تكتل الصرحاء من المنتسبين إلى تلك القبائل تحت تحورات خاصة، وعدم وجود منافس لها، ومن ثم يحكم لخطها الجيني بأنه الممثل للقبيلة التي لم تجتمع مع بني عمها التاريخيين في تحورات خاصة.

الثاني: سؤال الخصم: هل تلتزم طرد اعتراضك؟ فإن أجاب بـ(نعم)، فيلزمه الطعن بجميع أنساب العرب قاطبة؛ حيث إن القبائل والبطون والعشائر المنقرضة كثيرة جداً، ولا يخلو منها انتماء، وإن كنا سنحاكم الباقيين المحافظين على أنسابهم والمتكتلين مع بقية بني عمهم لأجل انقراض قبائل وبطون وعشائر من قراباتهم؛ فإنه لن يبقى لنا -بناءً على هذا الاعتراض السخيف- نسب صحيح لأحد، وفساد هذا ظاهر، وإن أجاب بـ(لا)؛ فقد أسقط بنفسه اعتراضه، والحمد لله رب العالمين.

### القاعدة التاسعة:

[اتفاق نتائج الحمض مع المسكن يعد من المرجحات القوية في تحديد الأنساب

الجاهلية للقبائل المعاصرة، والعكس صحيح]

اعلم أن هذا من الأصول المهمة في تحديد الأنساب الجاهلية للقبائل ذات المسميات الحديثة، ويشترط لصحة هذا أن تتحد نتائج هذه القبيلة المعاصرة مع نتائج قبيلة لا تزال تحتفظ بنسبتها إلى تلك القبيلة الجاهلية وتكون مستقرة في نفس ديار أسلافها التاريخية.

ومثال ذلك: لنفرض أن لدينا منطقة معينة قد نسبت قديماً إلى قبيلة جاهلية، ثم رأينا بقية هذه القبيلة المتمسكين باسمهم الجاهلي وسكنهم القديم قد اتفقوا في نتائج الحمض مع قبائل ذات مسميات حديثة شاركتهم في منازلهم التاريخية، واتحدوا جميعاً في خط جيني واحد؛ فإن

هذا يعد من المرجحات القوية في نسبة هذه القبائل المعاصرة ذات المسميات الحديثة إلى تلك القبيلة الجاهلية التي كانت تسكن في هذه المناطق.

لذا فإنك تجد منازل القبائل المعاصرة التي ابتعدت عن الخط الجيني لمن تنتسب إليه من القبائل الجاهلية= هي ليست في الواقع من منازل تلك القبيلة الجاهلية، وهذا ظاهر جدًا لكل متابع لنتائج الحمض، لذا لم يستنكر المحققون من الحمضيين عدم موافقة نتائج هؤلاء لموارثتهم الجاهلية.

### القاعدة العاشرة:

[أن القبائل المعاصرة التي ابتعدت عن التكتل العربي الجامع قد تكون ممثلة لمن

تنتسب إليه من القبائل الجاهلية، وذلك بانتفاء مانع، وتحقق ثلاثة شروط]

اعلم أن الخطوط الجينية للقبائل المعاصرة التي ابتعدت عن التكتل العربي لا يخلو حالها من أمرين:

الأول: أن يوجد معارض يجل مكانها في الانتساب لتلك القبيلة الجاهلية التي تنتسب إليها تلك القبائل المعاصرة، إلا أنه يشترط لهذا المعارض أن يكون انتسابه لتلك القبيلة الجاهلية صريحًا، وأن تتفق نتائج فحصه مع مشجرة النسب الجاهلية؛ فهنا لا تكون هذه القبائل المعاصرة التي ابتعدت ممثلة لمن تنتسب إليه من القبائل الجاهلية؛ وذلك لوجود المعارض، والذي اتفقت نتائجه مع المشجرة التاريخية.

فإن قيل: هب أن هذا المعارض وجد فيه شرط الصراحة دون اتفاق نتائجه مع المشجرة التاريخية، فما هو العمل؟



قلتُ: توزن نتائج هؤلاء بميزان صراحتهم وعددهم، فمن ثقلت موازينه فهو الممثل لتلك القبيلة الجاهلية دون من سواه.

الثاني: ألا يوجد من يحل مكانها في مشجرة الأنساب التاريخية، فهنا قد تكون هذه القبيلة المعاصرة هي الممثلة لتلك القبيلة الجاهلية التي تنتسب لها، لكن يشترط لهذا ثلاثة أمور:

- ١ - صراحة أنساب هؤلاء إلى من ينتسبون إليه من القبائل الجاهلية.
- ٢ - أن يجتمع هؤلاء العرب المعاصرون المنتسبون لتلك القبيلة الجاهلية تحت تحورات تعزلهم عن غيرهم، وأن يسلموا من التنوع الجيني.
- ٣ - أن يكون التقاؤهم في الجينات جاهليًا.

فعند تحقق هذه الشروط، فتكون هذه القبيلة التي ابتعدت نتائجها عن التكتل العربي الجامع؛ هي الممثل لمن تنتسب إليه من القبائل الجاهلية.

ومثال ذلك: لنفترض انعدام وجود ربيعة مع بني عمهم من مضر وقضاعة في تحورهم المعدي، إلا أن صرحاء من ينتسب إلى ربيعة تكتلوا تحت تحورات خاصة منعزلة من سلالة أخرى، أو من نفس السلالة، لكن موقعهم الجيني لا يتفق مع مشجرة النسب الجاهلية، كما أن التقاء هؤلاء فيما بينهم جينيًا يتجاوز فترة ما قبل الإسلام؛ فإني لا أظن عاقلًا يتوقف في كون هذا التحور الذي تكتل تحته صرحاء الربيعيين المعاصرين هو ممثل ربيعة الجاهلي، وعلى غرار هذا فقس.

## [الخاتمة]

فإذا أحطت علمًا بكل ما سبق؛ فإني لا أظنك بحاجة لأن تنتظر من يلقي عليك قناعاته واجتهاداته وأطروحاته في نتائج الحمض، بل يكفيك أن تحاكم جميع الطوائف المتناحرة في عالم الحمض إلى هذه القواعد، وبعدها سيتبين لك -بعد توفيق الله- من هو المحق من المبطل.

واعلم أن من خصائص هذه القواعد؛ أنها صالحة لكل زمان ومكان، كما أنها تدور حيث ما دارت نتائج الحمض وجودًا وعدمًا، والحمد لله الذي وفقنا إلى تحقيقها، وسددنا إلى تنقيحها، فلنا بذلك قصب السبق بين كافة الحمضيين.

وقد ناسب الآن أن أختتم الكلام

حامدًا لربي، ومصليًا على نبيي، ومستغفرًا لأمتي

ووافق الفراغ من كتابة هذه المقالة مساء يوم الأربعاء السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى لسنة ست وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الرسول الأمي القرشي

وكان ذلك على يد راقمها

أفقر العبيد إلى عفو ربه الحميد

**عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن جار الله ابن غزّي**

الدوسري البدراني نسبًا، النجدي الزلفاوي بلدًا

ستر الله عيوبه الظاهرة والباطنة، وغفر له أفعاله الطائشة الخاطئة

آمين